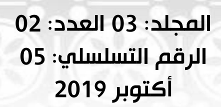
المجلد: 03 العدد: 02
الرقم التسلسلي: 05
أكتوبر 2019

مجلة الناقد للدراسات السياسية



التعاون الاقتصادي والتجاري بين الجزائر ودول إفريقيا خارج مجال المحروقات: الفرص والتحديات.

Economic and trade cooperation between Algeria and African countries outside hydrocarbons: opportunities and challenges.

الدكتور: محمد الطاهر عديلة [1]
أستاذ محاضر أ – قسم العلوم السياسية
جامعة محمد بوضياف – المسيلة (الجزائر)
البريد الإلكتروني: *admt34@yahoo.fr*

تاريخ الإرسال: 2019/05/05 - تاريخ القبول: 2019/09/14 - تاريخ النشر: 2019/10/29

ملخص:

يبحث هذا المقال في فرص وتحديات تعزيز التعاون الاقتصادي والتجاري بين الجزائر ودول إفريقيا خارج مجال المحروقات. انطلاقا من توفر الجزائر على إمكانات ضخمة مادية وبشرية في العديد من القطاعات الاقتصادية المنتجة تؤهلها لأن تكون في طليعة الدول المصنعة والمصدرة إفريقيا، هذا من جهة، ومن جهة أخرى لما توفره دول إفريقيا من فرص استثمارية وسوق استهلاكية كبيرة وواعدة. شرط وجود رؤية استراتيجية، اقتصادية وتجارية، واضحة، محددة، ومدروسة لدى صانعي القرار في الجزائر.

الكلمات المفتاحية: التعاون الاقتصادي، الزراعة، الصناعة، السياحة، الاستثمار، التجارة الخارجية، التخطيط.

Abstract:

This article examines the opportunities and challenges of enhancing economic and trade cooperation between Algeria and African countries outside the hydrocarbons sector. In view of the availability of huge physical and human resources in many productive economic sectors, Algeria is able to be at the forefront of the industrialized and exporting countries of Africa, on the one hand, on the other, because Africa provides investment opportunities and a large consumer market. Provided that a strategic, economic and trade vision is clear, specific and studied by decision-makers in Algeria.

Keywords : *economic cooperation , Agriculture, Industry, Tourism, Investment, Foreign Trade, Planning.*

---

[1] المؤلف المرسل: الدكتور: محمد الطاهر عديلة، *admt34@yahoo.fr*

مقدمة

تمثل إفريقيا عمقا إستراتيجيا وامتدادا طبيعيا لدولة محورية مثل الجزائر، إلا أن هذه الأخيرة قد أهملتها لعقود طويلة، بل لم تكن خيارا أوليا أو توجها استراتيجيا في السياسات الخارجية للحكومات المتعاقبة، خاصة في مجال العلاقات الاقتصادية والتجارية، أين كان الارتباط قويا بدول أوروبا وعلى رأسها فرنسا، وفي القارة الأمريكية بالولايات المتحدة، وفي العقدين الماضيين بالصين في قارة آسيا. وبذلك تكون قد فوتت على نفسها فرصا كبيرة في الاستفادة مما يمكن أن توفره لها إفريقيا من مزايا استثمارية ومبادلات تجارية وأسواق واعدة للتصدير، ومنه تنشيط وتنويع وتوسيع الاقتصاد الوطني ليشمل القطاعات المنتجة خارج مجال المحروقات.

لكن الظروف والتحديات الأمنية والاقتصادية، الداخلية والخارجية، التي جابهت الجزائر في العقد الأول من القرن الواحد والعشرين، فرضت عليها ضرورة مراجعة توجهاتها الخارجية وإعادة رسمها بما يتوافق مع حقيقة أن إفريقيا قد أصبحت محل جذب واهتمام اقتصادي كبير بالنسبة للعديد من الدول، بل وأصبحت ساحة تنافس بين كبريات الاقتصاديات العالمية، لذا كان لزاما على الجزائر تدارك تأخرها والمضي في سبيل تعزيز وتقوية علاقاتها الاقتصادية والتجارية مع دول إفريقيا.

تحاول هذه الورقة البحثية تسليط الضوء على المزايا والفوائد التي يمكن أن تجنيها الجزائر من خلال تعزيز تعاونها الاقتصادي والتجاري مع دول إفريقيا وتطويره إلى شراكة حقيقية في مختلف المجالات، وكذا سبل وآليات وإمكانيات تحقيق هذا التعاون. وفي الجانب المقابل، الوقوف على أهم العوائق والتحديات التي يمكن أن تحول دون إنجاز هذا العمل.

أولا : المكانة الاقتصادية للجزائر في القارة الإفريقية.

تتوفر الجزائر على إمكانات طبيعية وبشرية تجعلها في طليعة الدول التي تحظى بمكانة اقتصادية متميزة في قارة إفريقيا. فمن ناحية الجغرافيا تعتبر أكبر بلدان إفريقيا مساحة وتنوعا تضاريسيا ومناخيا، كما أنها تعتبر بحق، بحكم موقعها الإستراتيجي في شمال القارة وجنوب حوض المتوسط، بوابة ومعبر إفريقيا من وإلى دول قارة أوروبا ودول حوض المتوسط. ومن ناحية الإمكانات والثروات المادية والطبيعية فإنها تحتل المراتب الأولى إفريقيا في الموارد الطاقوية (البترول والغاز)، الثروات المعدنية (الحديد والفحم والفولاذ)، الثروات الحيوانية (الأغنام والماعز)، الثروة السمكية، الثروة الغابية ... إلخ.

ومن الناحية البشرية تحتل الجزائر مراتب متقدمة في التربية والتعليم، وفي التكوين المهني، وفي الجامعات ... إلخ.

ورغم أن الاقتصاد الجزائري اقتصاد ريعي قائم على مداخيل صادرات النفط والغاز، إلا أنه استفاد من خلال الطفرة النفطية في بداية الألفية في تحقيق العديد من المنجزات الكبرى، كسداد الديون الخارجية للجزائر (تقريبا أقل من 04 مليارات دولا بعدما ناهزت 33 مليارا)، والاستثمار في مشاريع البنية التحتية (السكن، النقل، المستشفيات، ..)، وتحسين مؤشرات التنمية البشرية، وتوازن المؤشرات الكلية للاقتصاد، مع تحقيق فوائض مالية تحميها من مخاطر اللجوء إلى الاستدانة الخارجية، على الأقل في المدى القريب. وقد أسهمت هذه النتائج الإيجابية نسبيا في تحقيق الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي للجزائر إلى غاية سنة 2014 أين تراجعت أسعار النفط، وتراجعت معها إيرادات الجزائر من النفط والغاز، ورافقها انخفاض سريع في احتياطاتها من العملة الصعبة التي تهاوت من قرابة الـ 200 مليار دولار في عام 2014 إلى أقل من 100 مليار في النصف الثاني من العام 2017. وبذلك أصبحت تكاليف البرامج والإعانات الاجتماعية الأساسية خارج متناول الحكومات المتعاقبة، مما اضطر هذه الأخيرة إلى التفكير في برامج تقشفية وسياسات بديلة تقوم على بعث وتطوير القطاعات الاقتصادية المنتجة من غير النفط والغاز.

ورغم الانخفاض الحاد في أسعار النفط وتأثيرها السلبي الحاد والمؤثر، تمكنت الجزائر من الحفاظ على معدل نمو اقتصادي بلغ 3.4% في عام 2016[1]. وفي مؤشر الاستثمار للعام نفسه حلت الجزائر في المرتبة السابعة إفريقيا وراء كل من ساحل العاج وزامبيا وجنوب إفريقيا ومصر والمغرب وبوتسوانا على التوالي[2]. وفي مجال التنافسية الاقتصادية، حسب التقرير السنوي الذي أعده البروفيسور Klaus Schwab لصالح منتدى الاقتصاد العالمي للعام 2017-2018، حلت الجزائر في المرتبة 86 على المستوى الدولي، والسادسة إفريقيا، والثانية على مستوى المغرب العربي بعد المغرب[3].

ويراهن العديد من الخبراء الاقتصاديين، ارتكازا على العديد من المعطيات أهمها مقومات الاقتصاد الجزائري والبرامج والحركيات التي يعرفها بعد أزمة 2014، على أن الجزائر ستصبح محركا للنمو الاقتصادي وأرضية للتصدير إلى دول إفريقيا، خاصة بعد استكمال مشروع الطريق العابر للصحراء المرتقب بحلول سنة 2018. ويعزز المشروع الضخم لميناء الحمدانية الأكبر في منطقة المتوسط قدرات البنى التحتية الحالية للنقل وسيسمح بمجرد دخوله حيز الخدمة سنة 2020 ربط الجزائر بإفريقيا وجنوب شرق آسيا وأمريكا.

كذلك فإن ميناء شرشال، الذي هو في طريق الإنجاز، سيعمل على ربط الشمال بالجنوب، من خلا تخزين وإعادة شحن السلع ونقلها برا عبر الطريق السيّار شمال- جنوب الذي هو في طور الإنجاز، انطلاقا من عدة موانئ جافة، ليتم بعدها توصيل السلع والصادرات إلى دول الجوار الإفريقي في ظرف لا يتجاوز الأسبوع، وبهذا تكون التكلفة المادية والزمنية للنقل أقل بكثير من نقل تلك السلع بحرا، بالإضافة إلى أنه سيستقبل أكثر من 27,5 مليون طن من السلع سنويا عبر ملايين الحاويات، مما سيوسع الوعاء التجاري للجزائر ويمكنها من فتح باب التصدير على مصراعيه للدول الإفريقية[4].

نستطيع تلخيص أهم عوامل قوة الاقتصاد الجزائري التي تتيح له إمكانية التعاون مع الاقتصاديات الإفريقية واقتحام أسواقها، وكذا عوامل الضعف التي قد تؤدي إلى الحد من هذه الإمكانية، فيما يلي:

1- عوامل القوة بالنسبة إلى الاقتصاد الجزائري:

- الاستقرار السياسي والاجتماعي، والذي يجعل من الجزائر مرشحة لأن تقود قاطرة الاقتصاد والتعاون الاقتصادي في إفريقيا.
- مديونية خارجية ضئيلة، تتيح للاقتصاد الجزائري استقلالية ومصداقية أكبر.
- تركيبة سكانية أغلبها شباب، وبالتالي قوة عمالية.
- احتياطات كبيرة من العملة الصعبة (حوالي 100 مليار دولار).
- تنوع وثراء في مقومات الاقتصاد.
- سوق استهلاكية (أكثر من 40 مليون ساكن) واستثمارية واعدة.

2- عوامل الضعف بالنسبة إلى الاقتصاد الجزائري:

- اقتصاد ريعي هش، متذبذب، وغير مستقر، يعتمد على مداخيل النفط والغاز.
- غياب سياسة اقتصادية واضحة وطويلة الأمد.
- الاعتماد على الاستيراد الكلي للسلع والخدمات، وبالتالي التبعية والارتهان إلى الخارج.
- عدم التوازن بين القطاعات الرئيسية المنتجة في الاقتصاد الوطني (تضخم قطاعي التجارة والخدمات على حساب قطاعي الصناعة والزراعة).
- ضعف القدرات اللوجيستيكية والفنية والتسويقية، والتي تؤثر على الترويج والتعريف بالمنتوج الجزائري.

ثانيا: مجالات التعاون الاقتصادي بين الجزائر ودول إفريقيا

يذهب الخبير الاقتصادي وكاتب الدولة السابق للاستشراف والإحصائيات بشير مصيطفى إلى أن إفريقيا تمثل بالنسبة للجزائر إستراتيجية مهمة على جبهتين: تتمثل الأولى فيما تتيحه الجزائر لدول القارة من إمكانيات لتطوير اقتصاداتها لا سيما في مجال التصدير والتبادل التجاري مع باقي دول العالم، فيما تتمثل الثانية فيما تتيحه الأسواق الإفريقية من فرص لتسويق المنتجات الجزائرية وترقية الاقتصاد الوطني الجزائري، وذلك من خلال الاستثمارات والشراكات المتاحة في دول القارة. مؤكدا في الوقت نفسه على أن إفريقيا تشكل اليوم خيارا استراتيجيا أكثر من ضروري بالنسبة للجزائر.[5]

ورغم أن الاقتصاد الجزائر يرتكز بنسبة كبير على مداخيل النفط والغاز إلا أن هناك مجالات عديدة يمكن من خلالها إقامة علاقات اقتصادية قوية ومتينة مع دول القارة. يمكن ذكرها على النحو التالي:

1- في مجال التجارة الخارجية:

تُعتبر الجزائر بوابة إفريقيا نحو دول المتوسط وجنوب أوروبا، وعليه فإن التصدير عبر البحر المتوسط يُعد أقرب طريق وأقل كلفة مقارنة بالتصدير عبر المحيط. من هذا المنطلق يعتبر الخبير الاقتصادي بشير مصيطفى أن الجزائر التي تمتلك منشآت مرفئية أهم وأكبر من تلك التي تتوفر عليها المغرب وتونس، تحتل موقعا أفضل لتكون منطلقا للمنتجات الإفريقية الموجهة للتصدير، ولذلك يمكنها استهداف هذا العامل في إطار ترقية علاقاتها الاقتصادية مع دول القارة السمراء[6]. أما الجبهة الثانية التي يمكن للجزائر استهدافها، حسب الخبير نفسه، فهي ترتبط بمساعي الجزائر لتطوير وتكثيف صادراتها نحو إفريقيا، حيث تعتبر السوق الإفريقية في هذا الصدد مفيدة جدا بالنسبة للجزائر، خاصة إذا أخذنا بعين الاعتبار ضعف مستوى التنافسية بالنسبة للمنتجات الوطنية في الأسواق المغاربية والخليجية، وعليه تبقى السوق الإفريقية على رأس الخيارات بالنسبة للجزائر. يبرر ذلك مصيطفى بالقول: "أن المنافسة فيها أقل حدة، وتقتصر على المنتجات الصينية واليابانية، وبما أن الصين تُعتبر اليوم شريكا للجزائر في إطار الإستراتيجية الإفريقية للشراكة، فهي ستكون داعمة لتوسع المنتجات الجزائرية في إفريقيا، لتبقى المنافسة محصورة فقط في اليابان الذي يمكن منافسة منتجاته في إطار شراكات ناجعة في إفريقيا"[7].

انطلاقا مما تقدم، يخلص مصيطفى إلى أن الجزائر يمكن أن تطور اقتصادها على جبهتين في إفريقيا، تتمثل الأولى في التصدير من إفريقيا إلى دول حوض المتوسط وأوروبا

وشرق آسيا عن طريق الموانئ الجزائرية، وتتمثل الثانية في تصدير المنتجات الجزائرية (صناعية، فلاحية، غذائية، الطاقات المتجددة، الاتصال والمعلوماتية، ..) إلى دول إفريقيا. يضيف مصيطفى أن هذا ممكن من ناحية الأهداف الإستراتيجية التي ينبغي أن يبنى عليه الاقتصاد الوطني مستقبلا، لكن في الميدان حقا لا نملك الإمكانات اللازمة حاليا لتجسيد كل هذه الأهداف، لأن الخط البري متوقف على مستوى الحدود مع النيجر، وخط الألياف البصرية الذي يصل إلى نيجيريا لازال معطلا، وخطوط سكك الحديد أيضا متعطلة بسبب نقص الاستثمارات في إفريقيا، فضلا عن كون اللوجيستيك الذي تمثله الرحلات الجوية الدولية مع إفريقيا يُعد ضعيفا[8].

في مقام آخر، يشير الخبير الإقتصادي ووزير المالية السابق عبد الرحمن بن خالفة إلى أنه في مجال التصدير هناك بلدان إفريقية تملك أقل مما تملكه الجزائر، سواء في مجال المنتجات الموجهة للتصدير أو اللوجيستيك أو المعرفة في أمور التصدير، ورغم ذلك فهي تصدر في دول القارة. ومن جهة أخرى فإن الجزائر تملك العديد من المنتوجات القابلة للتصدير في إفريقيا سواء في مجال الفلاحة أو الخدمات أو الصناعة التي بدأت تبرز ببطء[9]. كما أن توقيع الجزائر وتصديقها على وثيقة النظام الشامل للأفضليات التجارية فيما بين البلدان النامية سنة 1988[10] سوف يتيح لها الولوج إلى الأسواق الإفريقية بتكاليف أقل، نظير التخفيضات التي سوف تستفيد منها في إطار هذا النظام، وبالتالي زيادة فرصها في عمليات التصدير لهذه الدول.

2- في مجال الصناعة:

على الرغم من أن الإنتاج الصناعي الجزائري يرتكز بنسبة كبيرة على المنتجات الاستخراجية والطاقوية مقارنة بمنتجات الفروع الصناعية الأخرى[11]، إلا أن الإمكانات التي تزخر بها هذه الأخيرة تؤهلها لأن تكون قاطرة الإنتاج الصناعي الوطني إذا ما أحسن استغلالها وتوظيفها، وذلك عن طريق وضع سياسة واضحة ومدروسة بدقة، تقوم على إعادة هيكلة وتأهيل النسيج الصناعي الوطني خارج مجال المحروقات، تشجيع ودعم وتسهيل قوانين وإجراءات الاستثمار (الوطني أو الأجنبي)، إزالة كل العوائق البيروقراطية والإدارية أمام المستثمرين ورجال الأعمال، الابتكار والجودة، الاستفادة من التكنولوجيات الحديثة التي تتيحها الاقتصاديات المتقدمة عبر الشراكة والتعاون،...

إن الجزائر، بما تملكه من بعض الصناعات الموجودة فعلا أو التي في طور الإنجاز والتطوير، يمكنها أن تصدر للدول الإفريقية العديد من المنتجات الصناعية، كالصناعات الميكانيكية (الجرارات، الحافلات، الشاحنات، السيارات النفعية والسياحية،...)، المنتجات

الإلكترونية والكهر ومنزلية (ثلاجات، أجهزة تلفزيونية ورقمية،...)، مواد البناء (اسمنت، حديد، خزف صحي،...)، الصناعات الغذائية، الصناعات النسيجية والجلود، صناعات الأدوية .. إلخ.

لكن قبل الحديث عن عملية تصدير هذه المنتجات يجب تحقيق الاكتفاء المحلي منها، إذ لا يعقل الحديث مثلا عن تصدير السيارات ونحن نعاني أزمة خانقة بخصوصها، أو الحديث عن تصدير الحديد والإسمنت ونحن مازلنا نستوردهما.. إذن، ينبغي رفع معدلات الإنتاج الصناعي وتحسين جودته كي يصبح قابلا للتصدير.

3- في مجال الزراعة والفلاحة:

من المعروف أن الجزائر تمتلك مقومات كبيرة جدا في القطاع الزراعي، حيث تعتبر بلدا فلاحيا بالدرجة الأولى منذ فتراتها التاريخية الأولى، وصولا إلى فترة الاستعمار الفرنسي الذي أعطى أهمية كبيرة لهذا القطاع من أجل جعله موردا لاحتياجاته الاقتصادية[12]. وعلى الرغم من أن المساحة الصالحة للزراعة ضئيلة بالنسبة للمساحة الكلية للجزائر، إلا أنها تستطيع المراهنة على استصلاح الأراضي الصحراوية وجعلها منجما حقيقيا للإنتاج الزراعي والفلاحي بمختلف أنواعه، وعلى امتداد فصول السنة، الشيء الذي يعني القدرة على إمداد الأسواق (سواء المحلية أو الخارجية) بالمنتجات الزراعية والفلاحية طوال الموسم، والتجارب التي خاضتها ولايات الوادي وبسكرة وورقلة وغرداية وأدرار تثبت ذلك. تستطيع الجزائر أن تكون رائدة في إمداد العديد من دول إفريقيا بالحمضيات والزيوت والتمور والبقوليات والخضر والفواكه ...إلخ، كما أن منتجاتها تتميز بالجودة بسبب جودت مناخها.

4- في مجال السياحة:

تمتلك الجزائر مقومات كبيرة جدا في قطاعها السياحي، بما يؤهلها لأن تكون قطبا سياحيا بامتياز، سواء على المستوى الإقليمي والقاري، أو حتى على المستوى العالمي. كما يمكنها استقطاب السياح على مدار فصول السنة، ويرجع ذلك إلى التنوع الطبيعي والجغرافي الكبير الذي تتمتع به في مختلف مناطقها، حيث يمكن القول أن الجزائر تزخر بمختلف أنواع السياحة: السياحة الترفيهية (البحر والشواطئ، الجبال، الغابات، الصحراء، الواحات، ..)، السياحة العلاجية (الحمامات المعدنية)، السياحة التاريخية والثقافية (الآثار والعمران، الفنون الشعبية والتقليدية)، ...إلخ. الجدول التالي يوضح الإمكانات السياحية للجزائر.

الجدول 1: يوضح الإمكانات السياحية للجزائر

المقومات	الطبيعية	البشرية والتاريخية	المالية والخدمية
الإمكانات	- مساحة شاسعة تقدر بـ: 2831741 كم - شريط ساحلي بطول 1200كم. - 07 حظائر وطنية. - تنوع في التضاريس والمناخ. - 202 حمام معدني.	- 06 مصنفات تاريخية. - العديد من المعالم الأثرية. - 07 متاحف وطنية. - تنوع الصناعات والحرف التقليدية.	- شبكة نقل بري بطول 118306كم - شبكة نقل بالسكة الحديدية بطول 4200 كم. - 53 مطار جوي و13 ميناء بحري. - 1184 فندق بطاقة استيعابية 92737 سرير. - 29 بنك ومؤسسة مالية موزعة في شكل فروع على المستوى الوطني

المصدر: عبد الرزاق مولاي لخضر وخالد بورحلي، متطلبات تنمية القطاع السياحي في الجزائر، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، العدد 04، جوان 2006، ص72.

إن استغلال هذه المقومات يعتبر ضرورة ملحة بالنسبة لتحدي تنويع الاقتصاد الوطني، ومد جسور التعاون بينه وبين الاقتصاديات الإفريقية. ولن يتأتى ذلك إلا من خلال عملية وحتمية تسطير سياسات سياحية فعالة ومدروسة، تعنى بالإمكانات المادية التي تتمثل في البنى التحتية كهياكل الاستقبال ووسائل النقل، المطارات، الطرق والموانئ والسكك الحديدية ووسائل الاتصال، والتي تعتبر من بين أهم العوامل التي تساعد على تطوير السياحة. وكذا الإمكانيات المؤسساتية والخدماتية، إذ يحتاج قطاع السياحة للعديد من المؤسسات التي تديره، وإلى آليات واضحة ومحددة لتنفيذ وتحقيق مختلف أهداف السياسة السياحية، وإلى متعاملين ووكلاء (ذوي خبرة وكفاءة) في السوق السياحية[13].

ثالثا: متطلبات تطوير وتعزيز التعاون الإقتصادي بين الجزائر ودول إفريقيا.

لا جدال في أن العلاقات الاقتصادية والمبادلات التجارية بين الجزائر ودول إفريقيا هي بعيدة جدا عن المستوى المطلوب، أو عما يمكن أن تكون عليه قياس بالإمكانات والفرص المتوفرة والمتاحة أمامهما. لذلك تحتاج مهمة تطوير وتعزيز التعاون بينهما متطلبات عديدة، منها:

1- متطلبات ذات طابع لوجيستيكي، تنظيمي وفني:

إن واقع التعاون الإقتصادي والتبادل التجاري بين الجزائر ودول إفريقيا يفرض، حسب الخبير مصيطفى، بذل جهود أكبر لتطوير الإمكانيات اللوجيستيكية، حيث يقترح في هذا الصدد بعث شراكات ناجعة بين الجزائر والاتحاد الإفريقي، ومع البنك الإفريقي للتنمية، وذلك من أجل مد شبكات السكة الحديدية، والطرق، وتطوير الأسطولين الجوي والبحري، معتبرا أن التحدي الأول الذي سيواجه الجزائر في تنفيذ هذه الإستراتيجية هو تحدي اللوجيستيك، غير أنه يرى أن هذا التحدي في متناول الجزائر التي عليها فقط نسج شراكات وبعث استثمارات ناجعة بالشراكة مع المؤسسات المالية الكبرى، كالبنك الإفريقي للتنمية والبنك الدولي[14].

وبخصوص مدى استعداد الجزائر للتصدير لإفريقيا، يذكر السيد مصيطفى بأن رؤية التصدير بالنسبة للجزائر تدخل في إطار النموذج الجديد للنمو الذي أقرته الحكومة في جوان 2016، حيث يعترف بأنه في الوقت الحالي ليس لدينا الكثير مما يمكن أن نصدّره، لكن سيكون لنا ما نصدره في المستقبل، وذلك لسبب بسيط، هو أن خطة الجزائر ليست مسطرة لعام أو عامين، والخطط التي سيتم إقرارها في إطار المنتدى الاقتصادي الإفريقي ستمتد إلى عشر سنوات فما فوق، وبالتالي فإنه في آفاق 2025 أو 2030 سيكون للجزائر ما تصدّره، لأن المعروف لدى الاقتصاديين أنه عندما ينتهي النفط ينتهي الريع ويبدأ الاقتصاد. يضيف مصيطفى بأن الجزائر وضعت خارطة طريق جديدة ضمن نمط النمو الجديد الذي يمتد حتى العام 2019، وأن هذا النمط يؤهل البلاد لتكون مصدّرة في غضون عشر سنوات، وخلال هذه المدة سيتم التحضير للإمكانيات اللوجيستية كالطرق وشبكات التصدير الجوية والبحرية وغيرها.

أظهرت دراسة قام بها البنك الدولي حول تكلفة النقل في البلدان النامية أنها ترتفع بثلاث مرات تقريبا مقارنة بكلفتها لدى الدول المتقدمة التي تملك شبكة طرق كبيرة وفي حالة جيدة. وعليه فإن الدول التي تمتلك شبكة طرق متطورة لا تتعدى فيها تكلفة نقل السلع 10% ، أما في الدول الإفريقية فإنها تقارب 50%، وهذا ما يرفع الأسعار إلى أضعاف مضاعفة. إن ربط الواجهة البحرية للجزائر بدول الجوار (خاصة مالي، النيجر، تشاد، ونيجيريا) عن طريق الطريق العابر للصحراء والذي يبلغ طوله أكثر من 9500 كلم سيترتب عنه حركة كبيرة للتبادل التجاري بين الجزائر وهذه الدول، ويوفر عنها الوقت والجهد والأعباء في نقل مختلف السلع من وإلى أوروبا .

يجب على الجزائر المداومة على تنظيم المنتديات الإقتصادية الخاصة بدول إفريقيا للتعريف بالإمكانات والفرص التي يزخر بها الإقتصاد الجزائري، وتوفير إطار للإحتكاك وتبادل الخبرات والتجارب بين رجال الأعمال والمستثمرين الجزائريين والأفارقة، وبحث فرص الشراكة والتعاون ... إلخ. في هذا الصدد يعتبر عبد الرحمن بن خالفة أن المنتدى الإقتصادي الإفريقي الذي نظم في 03 ديسمبر 2016 هو بداية جيدة، إلا أنه يشترط لنجاحه أن يكون جزء كبير منه بين رجال الأعمال والمستثمرين، وليس بين المؤسسات الحكومية والرسمية. بمعنى أن يكون لقاء في حقل الأعمال وليس في حقل المؤسسات الرسمية، ذلك أن المعروف على المشهد الإقتصادي في بلدان إفريقيا أنه ليس اقتصادا عموميا وإنما يعد اقتصادا خاصا يسيره القطاع الخاص الوطني أو الدولي[15].

يجب كذلك إنشاء المزيد من البنى التحتية والهياكل القاعدية، وتحديث القديم منها، المتعلقة بعمليات التبادل التجاري كالموانئ والأرصفة والمطارات وأماكن التخزين وحفظ السلع ... وحسن تسييرها وإدارتها من طرف كفاءات بشرية وكوادر علمية قادرة على رفع التحدي في هذا المجال.

كما يجب تحسين التحكم في مجال التغليف والتعليب والتوظيب وكذا مجال تقنيات التسويق لترقية الصادرات الجزائرية.

العمل على تبسيط وتخفيف إجراءات وشروط الإستثمار والتبادل التجاري، خاصة في مجال التصدير، بالنسبة لرجال الأعمال والمستثمرين الجزائريين، ومرافقتهم ومدهم بالدعم المادي والمعنوي اللازم.

2- متطلبات ذات طابع سياسي وأمني:

إن توفر إرادة سياسية حقيقية لدى النخب الحاكمة في التوجه اقتصاديا صوب إفريقيا يأتي على رأس المتطلبات السياسية لدفع عملية التعاون الإقتصادي والتجاري بين الجزائر ودول إفريقيا، وهذا يعني توسيع دائرة التبادل الإقتصادي والتجاري التقليدية المرتبطة بأوروبا (خاصة فرنسا) والولايات المتحدة، الأمر الذي لن يكون سهلا ، حيث لن تتنازل هذه الدول عن امتيازاتها الحصرية في الجزائر.

كما يجب تفعيل وتوجيه آلة الدبلوماسية الجزائرية نحو مسائل التعاون الإقتصادي مع دول إفريقيا، بعد أن كانت منذ الإستقلال في خدمة القضايا السياسية والأمنية الإفريقية بالدرجة الأولى. تستطيع الجزائر من خلال علاقاتها القوية ونفوذها السياسي الكبير في عدد من الدول الإفريقية تحويله إلى مدخل لبناء شراكات اقتصادية وتجارية مربحة مع هذه الدول، مستفيدة من المساعدات التي قدمتها طوال عقود لهذه

الدول، خاصة في مجال النضال والتحرر من الإستعمار، ومناصرتها لقضاياها العادلة في المحافل الدولية.

ضرورة استغلال العديد من العوامل المشجعة لضبط بوصلة الاقتصاد الجزائري باتجاه إفريقيا، ومنها العلاقات الدبلوماسية الجيدة والهامة التي تربط الجزائر بدول إفريقيا؛ كونها عضوا في كل المؤسسات الإفريقية، السياسية والاقتصادية والمالية.

العمل على حل النزاعات في القارة الإفريقية والمساهمة في استتباب الأمن والإستقرار في دولها، ذلك أن بدون توفر الأمن والإستقرار لا يمكن الحديث عن تعاون اقتصادي وتجاري.

3- متطلبات ذات طابع اقتصادي وتجاري:

يمكن تلخيصها فيما يلي:

- إن انخراط الجزائر في التجمعات الإقتصادية والمالية الإقليمية في إفريقيا سوف يوفر لها العديد من المزايا الإقتصادية والتجارية التي تتيحها مثل هذه التجمعات، فإفريقيا تشهد وجود ثمانية تكتلات اقتصادية ومالية تغطي تقريبا كل القارة[16].
- على الجزائر الإستغلال الأمثل للمنظمات والمؤسسات الإفريقية التي تعتبر فيها عضوا مؤسسا أو عضوا بارزا وفاعلا، مثل الإتحاد الإفريقي بمختلف مؤسساته وفروعه، ومبادة الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا المعروفة اختصارا بالنيباد NEPAD. فهذه المؤسسات توفر إطارا ومكانا للتواصل والتعاون بين الجزائر وغيرها من الدول الإفريقية.
- يجب أن تراجع الجزائر أولوياتها في قضايا السياسة الخارجية التي تربطها مع دول إفريقيا من السياسة إلى الإقتصاد.
- إنشاء منطقة تجارة حرة جزائرية – إفريقية لدفع علاقات التبادل التجاري والإستثمار وانتقال السلع والخدمات.
- بناء علاقات ثلاثية بين الشركات الجزائرية والشركات في دول إفريقيا وكذا الشركات الدولية التي لها حضور ونفوذ في إفريقيا.
- إنشاء صناديق استثمارية وبنوك (وتفعيل الموجودة) تتولى مهمة مرافقة وتمويل المشاريع الإستثمارية المشتركة بين الجزائر وإفريقيا، أو تلك التي تقيمها الجزائر في دول إفريقية.

4- متطلبات ذات طابع تكنولوجي وتقني:

ويتعلق الأمر هنا بالإستفادة مما تتيحه التكنولوجيا والتقدم التقني خاصة في مجال الإعلام والإشهار والتسويق الإلكتروني، وفي هذا المجال يتوجب على الجزائر إنشاء محطات ومواقع إلكترونية تقوم بعملية التعريف بالمنتوج الوطني في مختلف المجالات والترويج له لدى الأفارقة، كما تعمل على تسهيل عمليات التواصل بين المستثمرين ورجال الأعمال الجزائريين ونظراءهم من دول إفريقيا.

5- متطلبات تتعلق بالتخطيط والفترة الزمنية اللازمة لإنجاح عملية التعاون:
وفي هذا الصدد يمكن الحديث عن:

- إعداد خطة وسياسة اقتصادية وتجارية واضحة ومضبوطة زمنيا، يتم من خلالها تحديد أولويات ومجالات التعاون الإقتصادي والتجاري الممكنة بين الجزائر وإفريقيا، وفق الفرص والإمكانات المتاحة، مراعية في ذلك القدرات الإقتصادية الفعلية للجزائر ومدى إمكانية التزامها بتنفيذ المشاريع المشتركة للتعاون.
- إعداد دراسات دقيقة وشاملة للجدوى والمزايا الإقتصادية التي يمكن أن تجنيها الجزائر جراء انخراطها في مشاريع تعاونية مع دول إفريقية.
- وضع مخطط زمني دقيق ومضبوط لتنفيذ مشاريع التعاون، آخذا بعين الإعتبار العراقيل والمعيقات التي يمكن أن تواجه عملية تنفيذ مشروعات التعاون.
- ضرورة وضع رؤية إستراتيجية مستقبلية لآفاق عمليات التعاون الإقتصادي مع دول إفريقيا، وكيفيات توسيعها إلى مجالات أخرى، ولما لا تطويرها إلى شراكات حقيقية.

رابعا: مشكلات وتحديات التعاون الإقتصادي بين الجزائر ودول إفريقيا.

من الطبيعي أن تواجه عملية التعـاون الإقتصادي بين الجزائر ودول إفريقيا مشكلات وتحديات تعوق تجسيدها على أرض الواقع، وذلك لاعتبارات عديدة، تتعلق بمعطيات خاصـة بالجزائر، وبإفريقيا، وبالإقتصاد العالمي ككل، فهذه الدوائـر الثلاثة مترابطة بشكل ما، وتتجاذبها عوامل عديدة تحدد شكل العلاقات القائمة بينها فعلا، أو تلك الممكنة في المستقبل. نذكـر من بين المشكلات والتحديات ما يلي:

1- ارتباط الإقتصاد الجزائري بالمحروقات من جهة، ومن جهة أخرى بالقوى الإقتصادية الكبرى في الشمال (فرنسا، الولايات المتحدة، الصين)؛ وعليه تواجه الجزائر مشكلتين وتحديين في الوقت نفسه، يتمثل الأول في تحرير الإقتصاد من التبعية للمحروقات والإتجاه صوب خلق اقتصاد متنوع وتنافسي، ويتمثل الثاني

في التحرر من التبعية للقوى الإقتصادية التقليدية والإتجاه نحو تعدد الشركاء الإقتصاديين.

2- **التنافس الدولي على خيرات وأسواق إفريقيا:** يشير الخبير الإقتصادي عبد الرحمن بن خالفة إلى أن منطق الأسواق هو منطق المنافسة، وبالتالي فإن الجزائر ستدخل سوقا فيها منافسة شديدة بين البلدان الكبيرة، والبلدان التي بدأت فعلا الإستثمار في إفريقيا، لافتا في هذا الصدد إلى أن هناك اليوم بلدانا تشتري في إفريقيا بنوكا وشركات للإتصالات، وتتشابك المصالح بينها وبين الدول الإفريقية. يأتي في مقدمة القوى المتنافسة في إفريقيا كل من الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا والصين وحتى إسرائيل، حيث أن لكل دولة سياستها الخاصة اتجاه إفريقيا، ويظل الهدف النهائي لهذه القوى هو زيادة الوجود الإقتصادي التجاري والإستثماري في أسواق إفريقيا، وذلك باستخدام كل الوسائل المتاحة من معونات اقتصادية وعسكرية وفنية ومنح تعليمية، والتمهيد لذلك من خلال وسائل الإتصال والبرامج الثقافية والإعلامية والتكنولوجية. يمكن التذكير هنا بتصريح لوزير التجارة الأمريكي السابق أثناء جولة إفريقية في أواسط 1998 جاء فيه "إن إفريقيا تمثل الحدود الأخيرة للمصدرين والمستوردين الأمريكيين، وفيها إمكانات كبيرة وواعدة، وقد سبق أن ترك رجال الأعمال والمال الأمريكيون الأسواق الإفريقية لزمن طويل لتكون منطقة نفوذ لمنافسينا من الأوربيين"، وتصريح وزيرة الخارجية الأمريكية السابقة مادلين أولبرايت في زيارتها لإفريقيا خلال الفترة 17-23 أكتوبر 1999 لعدد من الدول الإفريقية في ذلك الحين "إن التحالفات الإقتصادية مع دول أخرى ستكون من أولويات السياسة الخارجية الأمريكية، وإن التجمعات الإقتصادية ستكون هي التحالفات العسكرية للقرن القادم"[17]. كما يمكن ملاحظة التنافس الشديد بين الولايات المتحدة وفرنسا على إفريقيا، حيث يسعى كل منهما إلى توسيع علاقاته الإقتصادية وتعميقها مع دول القارة، وبمعنى آخر توسيع مناطق التعاون والمشاركة والتجارة والإستثمار والتعاون مع هذه الدول، والعمل على تطويق الجهود التي يبذلها الطرف الثاني في هذا المجال. إن هذا الوضع يفرض على الجزائر العمل في إطار هذه المعطيات الخاصة بإفريقيا، حتى يكون حضورها المعنوي والسياسي مرتبطا كذلك بحضور اقتصادي مكثف وشبكة رجال أعمال ومتعاملين اقتصاديين[18].

3- إن من المشكلات والتحديات التي تواجه الجزائر في تعزيز حضورها وتعاونها الإقتصادي في إفريقيا غياب معلومات وإحصائيات دقيقة ومُحيّنة حول حاجيات الأسواق الإفريقية. وذلك لنقص أو عدم مشاركة المؤسسات الجزائرية في المعارض الإفريقية للتعريف بالمنتجات الوطنية، بالإضافة إلى غياب إستراتيجية اقتصادية واضحة للتصدير والإستثمار في إفريقيا، وارتفاع الرسوم الجمركية والضرائب المطبقة على المنتوجات في هذه البلدان التي تؤدي إلى ارتفاع أسعار السلع المسوقة وتكاليف المعاملات التجارية، ناهيك عن انعدام الخطوط المباشرة، مما يولد تكاليف إضافية، ويحد من القدرة التنافسية للسلع المتداولة، وغياب نظام بنكي لتسهيل وضمان عمليات التسديد والتحصيل المالي.

4- مشكلة تحرير عمليات التصدير والتبادل التجاري وعمليات الإستثمار من عراقيل وتعقيدات الإجراءات البيروقراطية.

5- مشكلة الأمن والإستقرار في إفريقيا: حيث تعاني العديد من الدول الإفريقية من مشاكل أمنية وسياسية بالجملة، وهذا ما ينعكس سلبا على اقتصادياتها، ويؤثر على إمكانيات وفرص الإستثمار الأجنبي فيها، إذ أن تدفق رأس المال يتناسب عكسا مع المخاطر الناجمة عن اللاإستقرار السياسي والأمني.

6- التأخر الكبير في الانفتاح على إفريقيا: في هذا الصدد أشار الخبير الاقتصادي كمال ديب إلى أن الجزائر تأخرت كثيرا في الاستثمار في إفريقيا، وأي مساعٍ الآن تعتبر فاشلة كون الواقع المالي الذي يعشيه الاقتصاد الوطني لن يسمح بأية خطوات حقيقية في إطار تعزيز التواجد الاقتصادي في دول أفريقيا، مشيرا إلى أنه من غير المعقول أن دولا مثل دول الخليج فرضت وجودها في القارة الأفريقية منذ زمن، ونحن كدولة ننتمي لهذه القارة لم نفكر حتى الآن لولوج السوق الأفريقية. وأضاف ديب أن نجاح التواجد الاقتصادي الجزائري في أفريقيا مرهون باستثمارات حقيقية ومشاريع ضخمة وليس مجرد تبادل للسلع، مشيرا إلى أن هذه الاستثمارات تحتاج لميزانيات ضخمة لن تستطيع الخزينة العمومية تغطيتها ولا البنوك والمؤسسات المالية[19]. ومن جهته أكد الخبير الاقتصادي فارس مسدور في تصريح سابق لجريدة "الحوار" بأن الاتجاه إلى الصناديق الإفريقية لتمويل المشاريع الاقتصادية يؤكد بأن الجزائر وصلت إلى وضعية اقتصادية خطيرة جدا، على اعتبار أنها من المفروض أن تكون دولة مستثمرة وليس مقترضة، بجعلها للدول الإفريقية سوقا كبيرة خاصة للمنتجات الفلاحية الجزائرية. ودعا مسدور

الحكومة إلى تحفيز رجال الأعمال الجزائريين على إقامة شراكات مع الصناديق الإفريقية للدخول كمستثمر وليس كمقترض، معتبرا أن إنفاق أموال ضخمة في مسح ديون الدول الإفريقية دون مقابل هو مجرد غباء[20].

7- **ضعف الدول الإفريقية في الاقتصاد العالمي وتهميشها: حيث تصنف دول إفريقيا في مجملها في عداد الدول المتخلفة اقتصاديا . فبالرغم من أن القارة تستوعب 13% من سكان العالم إلا أنها لا تحوز أكثر من 3% من الناتج المحلي الإجمالي العالمي، ونصيبها في التجارة العالمية في مطلع الألفية الجديدة لم يزد عن 2%، كما أن القارة هي الأقل فيما يتصل بنسبة الاستثمار إلى الدخل القومي قياس بالدول والمناطق النامية الأخرى في العالم. وطبق لبيانات البنك الدولي فإن الاستثمار الأجنبي المباشر في إفريقيا لم يزد عن 1% من الاستثمار الأجنبي على المستوى العالمي.**

8- **ضعف التجارة البينية بين دول إفريقيا وانعدام البنى التحتية التي تعزز من عمليات التبادل التجاري بينها.**

الخاتمة:

إن إدراك الجزائر المتأخر للفرص والمزايا التي يوفرها التعاون الإقتصادي والتجاري مع دول إفريقيا قد فوت عليها الإستفادة من إمكانية توسيع صادراتها ومنتجاتها من غير النفط والغاز، ومعها تنويع اقتصادها وتحررها من التبعية للمحروقات. إن السوق الإفريقية التي تتميز بأنها استهلاكية، عدد سكان كبير (أكثر من مليار نسمة)، تنافس وتواجد دولي أقل مقارنة بباقي القارات، ... تتيح للجزائر فرصة ذهبية كي تعزز من وجودها الإقتصادي والتجاري في إفريقيا، في ظل صعوبة ولوجها باقي الأسواق الأخرى، المغاربية والخليجية، ناهيك عن الأسواق الأوروبية والعالمية. لكن اقتناص هذه الفرصة مشروط بتوفر إرادة سياسية حقيقية، دراسة وتخطيط جيدين، توفير الإمكانات اللازمة.

الهوامش:

[1] **عن موقع البنك الدولي، تاريخ الإطلاع** 2019/03/15، **على الرابط:**
http://www.albankaldawli.org/ar/country/algeria/overview

[2] **انظر في ذلك التقرير السنوي الذي أعده معهد "غلوبال كوانتوم" حول مؤشر الإستثمار في إفريقيا، والصادر بتاريخ** 07 **أفريل** 2017، **ص ص:** 5–7. **تاريخ الإطلاع:** 2019/03/17، **موجود على الرابط:**
https://quantumglobalgroup.com/wp-content/uploads/2017/08/Africa_Investment_Index_April_2017_18.04.2017Final.pdf

[3] *Klaus Schwab, The Global Competitiveness report 2017-2018. World Economic Forum. Vu le 17/03/2019 , Sur site internet:*
http://www3.weforum.org/docs/GCR2017-2018/05FullReport/TheGlobalCompetitivenessReport2017%E2%80%932018.pdf

[4] **بشير مصيطفى، في حوار مع جريدة المساء الجزائرية، العدد** 6049، **بتاريخ** 03-12-2016. **ص** 03.

[5] **المرجع نفسه. الصفحة نفسها.**

[6] **المرجع نفسه. الصفحة نفسها.**

[7] **المرجع نفسه. الصفحة نفسها.**

[8] **المرجع نفسه. الصفحة نفسها.**

[9] **عبد الرحمن بن خالفة، في حوار مع جريدة المساء الجزائرية، العدد** 6049، **بتاريخ** 03-12-2016. **ص** 04.

[10] **محمد يعقوبي، آليات تفعيل التعاون الإقتصادي جنوب- جنوب ودوره في ترقية الصادرات الجزائرية. أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الإقتصادية تخصص مالية واقتصاد دولي، جامعة حسيبة بن بوعلي/ الشلف،** 2016-2017. **ص** 196.

[11] **المرجع نفسه. ص** 115.

[12] **المرجع نفسه. ص** 118.

[13] **عبد الرزاق مولاي لخضر وخالد بورحلي، مرجع سابق، ص**72.

[14] **بشير مصيطفى، مرجع سابق.**

[15] **عبد الرحمن بن خالفة، في حوار مع جريدة المساء الجزائرية، العدد** 6049، **بتاريخ** 03-12-2016. **ص** 04.

[16] **تتمثل هذه التجمعات في:**

- المنظمة المشتركة لإفريقيا وموريشيوس OCEM**: أُنشئت عام** 1965**م, وتضم بنين وإفريقيا الوسطى وبوركينافاسو والجابون ومالاجاش وموريشيوس ورواندا وليبيريا وكوت ديفوار وغينيا والنيجر والسنغال.**

- اتحاد شـرق إفريقيا: الذي أُنشئ عام 1967**م، يضم كينيا وأوغندا وتنزانيا ورواندا.**

- الجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا ECOWAS**: أُنشئت عام** 1975**م، والتي تضم في عضويتها كل دول إقليم غرب إفريقيا باستثناء موريتانيا التي خرجت منها.**

- الجماعة الاقتصادية لدول منطقة البحيرات العظمى (CEPGL)**: أُنشئت بمقتضى اتفاقية وقعت في رواندا في** 20 **سبتمبر** 1976**م. والدول الأعضاء في المنظمة هي بوروندي وجمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا.**

- الجماعة الاقتصادية لدول وسط إفريقيا ECCAS**: أُنشئت عام** 1983**م، وتضم رواندا وبوروندي والكاميرون وإفريقيا الوسطى وتشاد والكونغو برازافيل وغينيا والجابون وساوتومي وبرنسيب والكونغو الديمقراطية وأنجولا.**

- الاتحاد الجمركي للجنوب الإفريقي SACU**: أُنشئ عام** 1969**م، ويضم كلاً من جنوب إفريقيا وبوتسوانا وليسوتو وسوازيلاند وناميبيا.**

- الجماعة الإنمائية لإفريقيا الجنوبية SADC**: أُنشئت عام** 1979**م، وتضم أنجولا وجنوب إفريقيا وبوتسوانا وليسوتو وسوازيلاند وناميبيا وجمهورية الكونغو الديمقراطية وموريشيوس وموزمبيق وسيشل وتنزانيا وزامبيا وزيمبابوي وملاوي.**

- تجمع دول الساحل والصحراء: أُنشئ عام 1998م، ويضم الجماهيرية الليبية بوركينافاسو ومالي والنيجر وتشاد والسودان وإفريقيا الوسطى وإريتريا وجيبوتي وجامبيا والسنغال ومصر وتونس والمغرب والصومال ونيجيريا وتوجو وبنين وليبيريا.

- السوق المشتركة لشرق إفريقيا وجنوبها COMESA: أُنشئت عام 1982م، وتضم مصر والسودان وإثيوبيا وإريتريا وجيبوتي وأوغندا وكينيا ورواندا وبوروندي والكونغو الديمقراطية ومالاوي وسيشل وموريشيوس وجزر القمر ومدغشقر وزامبيا وزيمبابوي وناميبيا وأنجولا وسوازيلاند.

[17] **بدون اسم المؤلف، العلاقات الدولية في إفريقيا منذ انتهاء الحرب الباردة، تاريخ الإطلاع:** 2019/03/22 **على الرابط:** http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Siasia21/AlakatDwal/index.htm

[18] **عبد الرحمن بن خالفة، مرجع سابق. ص** 04.

[19] **كمال ديب في مقابلة مع جريدة الحوار، العدد** 2844، 19 **جويلية** 2016.

[20] **فارس مسدور في مقابلة مع جريدة الحوار، العدد** 2844، 19 **جويلية** 2016.